

في العلق عتقها بصفه سو اكانت الصفه منها كان دخلت انشا للار
 فانت حرة او منته كان دخلت انا الدار فانت حرة او منته كان دخلت الدار
 فانت حرة او من غيرهما كان جازين فانت حرة فمضرب الثمانية في عشرة الاربعة
 بانين وثلاثين ثمانية لصفه المبررة تبلغ اربعين قال الحنفى وهذا سبب
 القسمة العقلية فلا يرد انه اذا كانت الصفه منها او غيرها لا تتناق الصور
 الثمانية فتا بل هو تامنا فوجدناها متساوية في ذلك **قوله** فبعضها قال لو ان
 مات السيد قبل وجود الصفه فان كان الفوات من جهة عتق الوراء او من جهة
 الام لم يعتق او وفيه نظر بل هو على التصويل المقدم **قوله** ولو للمائة حزم
 ولو للمائة فبده التفصيل المار في باب امهات الاولاد وحاصله انه ان كان
 من غير امته تبع امه وان كان من امته فان ولدت قبل اداء النكاح تبعه رقاً
 وعتقاً فلو كان ثانياً عليه وان ولدت مع العتق او بعده لورثت ستة اشهر
 نصيبه في العتق فاكثر منه فان لم يطاها مع العتق ولا بعد ووطيها وانت
 به لورثت ستة اشهر من الوطى الى اصل بعد العتق ان تصادم ولو تبعه
 ولو في العتق ايضا او وطيا بعد العتق وانت به الستة اشهر فكثر
 من هذا الوطى صارت امه ولو لا وورثت من غير السيد بان كان ثانياً او في
 او فاسرة على الزوج والمراد منها من غير السيد بان كان ثانياً او في
 اما منه فانها تصير امه ولو ليس الكلام فيها خلا فالمن توهمة **قوله** الحادث
 بالرفه صفة لورثتي المنفصل بعد الكتابة سواء كانت خالصة عند الكتابة
 او بعد ما خرج به المنفصل قبلها فانه باق على ملك السيد فان شرط رضوله
 فيها فسدت لكن يبقى التعليق فيعتق معها باو ايها **قوله** لوجود الصفه
 لا للكتابة به لانه الكتابة الفاسدة تشبه التعليق من جهة العتق بالادا
قوله رقاً بان فسدت الكتابة او ماتت **قوله** وعتق بان ادت النكاح او
 امرأت منها او بغير عتقها وهما يميزان محمولان عن المفعول اي يشبه
 من حيث رقة وعتقه رقا وعتقها فيها تميز نسبة لا تميز مفر وعتقها
 للمستحق او منصوبان بغيره الى الفاض وكان المحل فيقول **قوله** وعتق اذا
 يجتصان ويحكيه يقال هذا من قبيل التفسير وانها جتمعتان في مطلق التسمية
 والواو في التفسير اجود من او **قوله** المصريح به في الاصول **قوله**
 بالكتابة متعلق بعتقاً فقط والبالسببية او محقق عن اي يتبعها
 في عتقها بسبب الكتابة بان ادت النكاح او امرأت منها او بغير عتقها

وقد

لان فيه

لان فيه الاراضيا وخرج به ما لو عتقت لاي سيد الكتابة كماه فسببها بشر
 بغير السيد عتقها بهما الفسيف والاشعها والرها وكذا لو ماتت قبل العتق فالار
 يعتق الوراء ولو قال الوراء ان اورد النكاح لا يعتق او يعتق امي فاعتقها في
 العتق لم يكن من ذلك بل لا يعتق لان عتقه تابع لعتقها باذنها او خولها
 بوجود **قوله** كل المستولرة العتق في مطلق التسمية في العتق لان
 كل وجهه والا فلو المستولرة يعتق بموت السيد وان ماتت امه في حياة
 السيد على الرق ولا كذا ولا كذا المستولرة ولو لم يكن تامة يتبعها في اذا
 تحت السيد عتقها من غير ان يتقدم منها فبده لكتبة يتلاقى ولو
 المستولرة ومثلها المبررة **قوله** ولا يشي عليه اي الوراء وكذا العتق
 بعده **قوله** كل السيد ما يتبعه فيعتق بالاشي من اديه النكاح وعتق امه
 فاذا ادى ما عليه من النكاح فبده عتق وهذه فائدة ملك تامة صرحا بعد
 ان كان ملكا حيا فان قلت المالك لا يملك ما يملك في الملك استغلا لا
 وصريا وهذا ملكا تامة وحكا وان ادى بعض النكاح في عتق امه
 قبلها ورجع ما اراه على المقتدر فقرر شيخنا عطية ويؤخذ منه انه لو
 ادى كل النكاح ثم عتقت امه لم يرجع لان عتقه حينئذ يطره حق الاستقلال
 لا التسمية استغناء من قول **قوله** ان يبعثه الاستيق خلفه فاما بوطه ظاهر
 كلام بعضهم هنا **قوله** وولد الا تسمية وولد الفري سواء انا حاملين به عند
 التسمية ام لا فمثلها ولد العقدة والهدى اسم للسن المهدى بقا اسم
 عتق لا مصدر لان المصدر الا **قوله** الواجبان بالالف يفتى كذا نصيبه
 والهدى المحرور يفتى على لغة من يلزم الحسنى الا في في الاحوال الثلاثة ولا يصح
 ان يكون غير المحرور من ايها الواجبان فيقولون نعمتا مقطوعا لان
 قطع الذمت لا يجوز الا اذا اعلم المنفوت برؤونه وهذا لا يعلم الوجوب
 الا بقره الواجبان وغير في شمل لاربهة صور لان التسمية اما بالخط ابتداء او
قوله بالتصريح شمل لاربهة صور لان التسمية اما بالخط ابتداء او
 في الزمة او بالتزام كذلك فيقال الاول ان يقول هذه ارضية او صلحتها
 ارضية فتجب عليه بدلا وان كان عاميا يجعل الحكر كما هو ومثا الثاني
 ان يقول لله علي ارضية ثم يقول جعلت هذه ارضية عما في الذم ومثا
 الثالث ان يقول لله علي ارضية بخذه ارضية او ارضية او ارضية
 ومثا الرابع ان يقول لله علي ارضية ثم يقول لله علي ارضية بخذه ارضية
 او ارضية او ارضية

فتى

او الفند